محددات القيادات السياسية الفلسطينية وخصائصها منذ عهد الانتداب البريطاني وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

علاء أبو رضوان

العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية– خانيونس

alaa1979_r@hotmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلين التاليين وهما: ما هي محددات القيادات السياسية الفلسطينية وخصائصها في مختلف المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية؟

أما الثاني فهو: هل التغيرات التي طرأت على محددات القيادات السياسية الفلسطينية أفضت إلى اختلاف في أنماطها وأساليبها؟

وذلك باستخدام المنهج التاريخي في دراسة نماذج قيادة المؤسسات الفلسطينية، بغية التعرف إلى البيئة التي نشئوا فيها، والظروف التي أحاطت بهم، لمعرفة أسانيد القوة لديهم، وعوامل ضعفهم ومن ثم تصنيفهم، مستخلصا من سيرهم محددات القيادات السياسية الفلسطينية وخصائصها.

و خلصت الدراسة إلى تطور محددات القيادة الفلسطينية, وتنوعها تبعا للمراحل التي مرَّت بها القضية الفلسطينية, فكانت المحددات كالتالي: الانتماء إلى العائلات الكبرى, في عهد الانتداب البريطاني, والمحدد العربي, في الفترة مابين النكبة والنكسة, والانتماء إلى فصائل المقاومة منذ النكسة إلى تنفيذ اتفاق أوسلو, ثم تطورت بعد أوسلو بدخول العامِلَين الأمريكي والصهيوني ضمن محددات القيادة الفلسطينية .و قدمت الدراسة العديد من الوقائع والشواهد, كقرارات فردية أو انتقادات وجهت للقيادات السياسية الفلسطينية ؛ تؤكد انطباق خصائص النمط الرعوي– الأبوي عليها في ممارستها للسلطة, وهي خمس سمات: شخصنة السلطة, اللارسمية واللامؤسساتية, الاقتراب من القائد كمحدد للتأثير السياسي, الصراع المتوازن, الاعتماد على الموارد المالية. وخلصت الدراسة إلى أنَّ التغيرات التي طرأت على محددات القيادات السياسية الفلسطينية؛ في المراحل المختلفة التي مَرَّتْ بها القضية الفلسطينية، لم ينتج عنها تغيرٌ في نمط القيادات السياسية وخصائصها.

الكلمات الدالة: *القيادة السياسية، محددات القيادة السياسية، خصائص القيادة السياسية.*

المقدمة

لقد تعددت المنظورات المعرفية التي اهتمت بدراسة القيادة, ويعود ذلك إلى تنوُّعِ الجوانب التي تمسُّ ظاهرة القيادة, ولعل هذا التعدُّد في أبعاد القيادة يُعَدُّ واحدا من مصادر تعقُّدِ الظاهرة إلى جانب الخلاف بين الباحثين حول توصيف محتوى الظاهرة "، وهو الخلاف الذي أسفر عن رصد ما يربو على مائة وثلاثين تعريفاً مختلفاً للقيادة في التحليل السياسي الغربي, فضلا عن إثراء التراث العربي والإسلامي بأدبيات القيادة بمفاهيم عديدة: من خلافة، إلى إمامة، إلى ولاية، إلى إمارة، إلي رعاية، إلي أمانة تُستخدَمُ بالتبادُلِ مع مفهوم القيادة"(مسعد, 1992, ص43).

ونتاجاً للاختلاف حول مفهوم القيادة تعدَّدتْ تصنيفات القيادات السياسية, ففي الفكر السياسي الغربي الحديث برز اتجاهان بعد الحرب العالمية الثانية يتبنيان معايير جديدة لتصنيف النظم والقيادات السياسية, الاتجاه الأول: اعتمد على المنهج المقارن في التحليل السياسي بسبب ظهور الدول الاشتراكية في شرق أوربا، والدول النامية في مختلف أرجاء المعمورة، والاتجاه الآخر: صَنَّفَ القيادات السياسية طبقا لعدة معايير وهي: دور القائد في العملية السياسية، والسمات النفسية والسلوكية للقائد، مصدر شرعية القائد، وموقف القائد من قضايا التنمية والتغير.

وقدم الباحثون العديد من التصنيفات القيادية وفقاً لهذه المعايير الأربعة، منها على سبيل المثال لا الحصر، وطبقا للمعيار الأول، تصنيف "روجبيلوز" الذي مَيَّزَ فيه بين القيادة الأوتوقراطية والقيادة الديمقراطية، والقيادة غير المتداخلة، ووفقا للمعيار الثاني: مَيَّزَ "ف.ج بيلي" بين ثلاثة أنماط للقيادة، وهي: القائد البرجماتي الخبير البيروقراطي, والقائد الكاريزمي، والقائد الوسيط، وطبقا للمعيار الثالث قدم "ماكس فيبر" تصنيفا تحدث فيه عن ثلاثة أنماط مثالية للسلطة، وهي نمط السلطة التقليدية، ونمط السلطة الكاريزمية، ونمط السلطة القانونية العقلانية، ودراسة "جيمس بيل" و"كارل ليدن" للسياسة في الشرق الأوسط والتي أكدا فيها على أنَّ القيادات العربية كافة تُعَبِّرُ في ممارسة السلطة عن الحكم الرعوي الأبوي, ووفقا للمعيار الأخير قدم "مونت بالمر" تصنيفا للقيادات السياسية في الدول النامية في ثلاثة أنماط للقيادة، وهي: نمط القيادات التقليدية، ونمط القيادات التحديثية الاشتراكية الكاريزمية، ونمط القيادات التدريجية المعتدلة (معوض, 1987, ص192).

أما في الفكر العربي الحديث، فقد ميز "د. حامد ربيع" بين القائد الزعيم، والقائد الديمقراطي، والقائد البيروقراطي، والقائد الدبلوماسي، والقائد المصلح، والقائد العقائدي, والقائد المثير للقلاقل، كما أشار "د مجيد خدوري" إلى أربعة أنماط

للقادة في الوطن العربي، وهم: القائد العسكري، والقائد التقليدي، والقائد العقائدي، والقائد الفكري(معوض,1987, ص214)، فيما فرق "د. خليل أحمد خليل" بين خمسة نماذج للقيادة السياسية، وهي: القائد المؤسِّس، والقائد المركزي، والقائد المصطفى أو الشخص المفضل، والقائد الملتزم بالأعمال القيادية، والقائد النافذ(خليل, 1981, ص26-28).

ولا بد من التنويه بعد سرد التصنيفات المختلفة للقيادات السياسية السابقة، إلى أَنَّ الدراسة لن تتبنَّى أياً منها بشكل كامل، ولكن بشكل جزئي بما يلائم موضوع الدراسة، ويرجع ذلك إلى صعوبة تطبيقها على الحالة الفلسطينية.

ويمكن تناول ظاهرة القيادة السياسية كاقتراب لدراسة العملية السياسية، إما بدراسة علاقاتها بمكونات المجتمع (معوض, 1987, ص220), أو من خلال ثلاثة مداخل، هي: مدخل السمات الشخصية، ومدخل المكانة والموقع، ومدخل المعطيات الموضوعية(شلبي, 1996, ص227).

وبناء على ما سبق، فإنَّ دراسة نماذج القيادات الفلسطينية سوف تنحصر في مناقشة قيادات المؤسسات الرسمية الفلسطينية، ودراستها بهدف التعرف إلى البيئة التي نشئوا فيها؛ سواء أكانت تتعلق بالبيئة الداخلية، أم بالظروف المحيطة، وتحديد أسانيد القوة ونقاط ضعف كل شخصية على حدة، ثم تحليل محددات القيادات الفلسطينية وأساليب صعود وخصائصها منذ عهد الانتداب البريطاني على فلسطين حتى ما بعد قيام السلطة الفلسطينية.

مشكلة الدراسة

شهدت مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية في كفاحها من أَجلِ نيلِ حقوقها السياسية، العديد من الأَحداث المفصلية التي كانت ولازالت لها بالغ الأثر، سواء على مسارات نضالها ضد الاحتلال، أو تكويناتها ونظمها الاجتماعية المتعددة، وقد رسمت تلك الأحداث حدوداً واضحةً المعالم للمراحل التاريخية التي مَرَّتْ بها القضية الفلسطينية، تبين ظروف كلِّ مرحلة وخصوصيتها، وبالرغم من أنَّها تبدو متشابكة في بعض الأَحيان ومتداخلة في بعض الخصائص.

وتكمن إشكالية الدراسة في البحث عن التغيُّر الذي طرأ بفعل تلك الأَحداث أو باختلاف ملامح كلِّ مرحلة، على محددات القيادات السياسية الفلسطينية وخصائصها، وذلك بالتعرُّف إلى العامل الرئيسي في تصعيد القيادة الرسمية في كلِّ مرحلة، بالإضافة إلى المقارنة بين خصائص كل قيادة ونمطها، وكشف إذا ما كان التغيُّر في المحددات قابله تغيُّراً في نمط القيادات وخصائصها، ويمكن تحديد المشكلة البحثية في سؤالين رئيسيين:

الأول: ما هي محددات القيادات السياسية الفلسطينية وخصائصها في مختلف المراحل التي مَرتْ بها القضية الفلسطينية؟

أما الثاني فهو: هل التغيُّرات التي طرأت على محددات القيادات الفلسطينية أفضت إلى اختلافٍ في نمط القيادات وأساليب؟

أهمية الدراسة

تُعَد القيادة السياسية مدخلا هاماً لتحليل النظم السياسية بوجه عام، والنظم السياسية في الدول النامية، ومن ضمنها النظم العربية بوجه خاص، والقيادة السياسية ظاهرة جماعية تتكون من العناصر التالية: القائد السياسي، والنخبة والموقف والقيم.

وتنبع أهمية الدراسة من تناولها عنصر القائد السياسي باعتباره محور العملية السياسية، وعليه فإنَّ البحث في محددات القيادات الفلسطينية يكشف طبيعة البناء الاجتماعي الفلسطيني، ومدى نضج المؤسسات السياسية وفاعليتها واستقلاليتها. كما تظهر أهمية الدراسة في التعرُّف إلى سمات إدارة القيادات للكيانات الوطنية وأنماطها. وآثارها السلبية والإيجابية، بموضوعية وحيادية ودون تحيُّز، أَملا في تلافي سلبياتها في الحاضر والمستقبل.

أهداف الدراسة

1- تهدف الدراسة إلى التعرف إلى نماذج القيادات الفلسطينية.

2- تحديد آليات التصعيد القيادي في الحياة السياسية الفلسطينية.

3- تعرف العوامل الموضوعية والذاتية المساعدة في تبوُّئ القيادات الفلسطينية لمناصبهم.

4- التعرُّف إلى أساليب القيادات الفلسطينية وأنماطها.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهجين التاريخي والمقارن لمناسبتهما لموضوع البحث وهدفه، وتم الاعتماد على ما توفَّر في الأدبيات من كتب وبحوث ومقالات، لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة.

نطاق الدراسة

تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في قيادات المؤسسات الرسمية الفلسطينية، أَمَّا الحدود الزمنية فتمتد منذ عهد الانتداب البريطاني عام 1917م وحتى نشأة السلطة الفلسطينية عام 1994م.

تقسيم الدراسة

- المحور الأول: نماذج قيادة المؤسسات الرسمية الفلسطينية.
- المحور الثاني: محددات القيادة السياسية الفلسطينية.
- المحور الثالث: خصائص القيادات السياسية الفلسطينية.

الدراسات السابقة

1- (الحوت, بيان, 1986 أ).

تُعَد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تحدثت عن القيادات الفلسطينية بشكل عام، لأنها تناولت حقبة هامة من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال تتبع النُّخَب التي تولَّت قيادة الحركات السياسية والمؤسسات، والتي أنشئت في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين, وتُبيِّن القوى والعوامل التي تأثروا بها من جهة، ووجوه تأثيرهم في مسارات تلك الحركة من جهة أخرى، واستخدمت الكاتبة المنهج التاريخي في دراسة الأقسام التسعة الأولى، وهذه الأقسام تناولت تاريخ القيادات والمؤسسات منذ جذورها الأولى في أواخر العهد العثماني حتى النكبة، كما استخدمت منهج البحث الميداني الذي تناولت من خلاله سير الشخصيات السياسية في القسم العاشر والأخير، بالتقويم والتحليل النهائي لمائة شخصية من مختلف المؤسسات السياسية والمقارنة بينها, لتحدِّد أبرز الصفات السياسية والثقافية والنضالية والاجتماعية التي تمتاز بها كل قيادة.

2- (الجرباوي, علي, 1989).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التحوُّلات التي طرأت بفعل ديناميكيات الانتفاضة الأولى على قوة القوى السياسية الفاعلة على الأرض المحتلة ونفوذها، وتوصَّلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنَّ هذه التحولات أدَّتْ إلى إحداث تغيير جذري على تشكيلة القوى السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن في المقابل فإنَّ التغير الذي حدث لم يخلخل العلاقات التقليدية القائمة فيما بينها من جهة، وبين القيادة من جهة ثانية، واستند الكاتب في التوصُّل إلى هذا الرأي على المقابلات والنقاشات مع الكثير من القيادات، مقدما تصنيفا للقيادات في الضفة وغزة، وتحليلا للأُسس التي تستمد منها قوتها ونفوذها.

التعليق على الدراسات السابقة

تتفقُ الدراستان السابقتان مع الدراسة الحالية في عدة جوانب، منها موضوع البحث وهو القيادات الفلسطينية، ثم في تناولهما لسير الشخصيات في تحديد صفاتهم، وتحليل نقاط الضعف والقوة لديهم، وأخيرا تقديمها تصنيفاً للقيادات.

وتتفق الدراسة الأولى مع الدراسة الحالية في استخدامها للمنهج التاريخي، فيما تتفق الثانية في تحديدها أثر التغيُّرات في نفوذ القيادات وقوتها.

ومن أَوجُهِ الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراستين السابقتين؛ أنَّ كلاً منهما تناولت موضوع القيادات في فترة زمنية محددة، كما تضمنت الدراستان جميع القيادات السياسية الفاعلة في نطاق بحثهما، فيما تسلط الدراسة الحالية الضوء على القائد السياسي فقط، أي مَنْ تولُّوا قيادة المؤسسات الممثلة لشعب الفلسطيني، خلال المراحل المختلفة التي مَّرتْ بها القضية الفلسطينية، في موضوعين رئيسين، وهما: المحددات والخصائص، كما هو موضح سابقاً في مشكلة الدراسة.

المحور الأول: نماذج قيادة المؤسسات الرسمية الفلسطينية.

أولا: محمد أمين الحسيني (1897-1974).

نشأ محمد أمين الحسيني في مدينة القدس التي ولد فيها سنة 1897م، وتلقَّى علومه الابتدائية والثانوية في مدارسها الحكومية، واهتمَّ والده محمد طاهر الحسيني، مفتي القدس، بتعليمه العلوم الشرعية واللغة العربية، فخصَّصَ له عدداً من العلماء لتدريسه في بيته، ثم أدخله مدرسة الفريز لتعليم اللغة الفرنسية، وبعد قضائه عامين فيها أرسله إلى القاهرة لاستكمال دراسته في الجامع الأزهر، كما أنَّه التحق بكلية الآداب في الجامعة المصرية، وكذلك بدار الدعوة والإرشاد.

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى كان الحسيني يقضي إجازته في القدس، فلم يستطع العودة إلى القاهرة لاستكمال دراسته فسافر إلى اسطنبول، والتحق بالكلية العسكرية، وتخرج منها برتبة ضابط صف، وعمل بالجيش العثماني.

بدأ الحسيني كفاحه ضد الاحتلال البريطاني والوجود الصهيوني في فلسطين عقب إعلان وعد بلفور عام1917م, فأنشأ أول منظمة سياسية فلسطينية وهي النادي العربي، وعمل من خلاله على تنظيم المظاهرات ضد الانتداب البريطاني، واعتقلته السلطات البريطانية عام1920م بعد قيامه بمظاهرة في القدس أثناء احتفالات موسم النبي موسى، واستطاع الهروب إلى دمشق، فحكمت عليه المحكمة البريطانية غيبياً بالسجن لمدة خمسة عشر عاما(المرعشلي, 1984, ص139).

ولما حلّت الإدارة المدنية البريطانية محل الإدارة العسكرية؛ ألغى المندوب السامي الحكم وأعلن العفو عن الحاج أمين الحسيني، والسماح له بالعودة إلى القدس، وبعد عدة أشهر من عودته توفى أخوه كامل الحسيني مفتي القدس، وشعر أمين الحسيني بجدارته وكفايته، فرشح نفسه لتولي منصب الإفتاء خلفا لأخيه، وللحفاظ على مكانة آل الحسيني في فلسطين (الحوت, 1986أ, ص 203).

ووفقا لقانون انتخاب الإفتاء العثماني، والذي طبَّقه المندوب السامي "هربرت صموئيل"، فقد كان يحق لمتصرف مدينة القدس أنْ يختار واحداً من الفائزين الثلاثة الأوائل لتولي المنصب، وتمت عملية الانتخاب في 1920/4/12م، وحصل أمين الحسيني على المركز الرابع مما يعني استحالة اختياره للمنصب، ونظراً لرغبة المندوب في تعيين الحاج في

هذا المنصب لاستبقاء التنافس بين أسرتي الحسينية والنشاشبية، حيث كان زعيم الأخيرة رئيسا لبلدية القدس، فقد تحايل المندوب السامي على القانون بجعل أحد الفائزين يعلن إنسحابه، فأمر بتعيين أمين الحسيني مفتيا لمدينة القدس(الحوت, 1986أ, ص204).

انتخب الحسيني رئيسا للمجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين عام1922م، وعمل من خلال منصبه الجديد على إعادة تنظيم المحاكم الشرعية، وفتح عشرات المدارس، واسترجع أراضي الوقف الإسلامي، والإشراف عليها بعد أن كانت تحت سيطرة النائب العام البريطاني، كما أسس الكلية الإسلامية، ودار الأيتام بالقدس، وحاب المفتي بيع الأراضي لليهود بعقد عدة مؤتمرات للعلماء مُصدِراً فتوى بتحريم ذلك، وتم اختيار المفتي رئيسا للّجنة العربية العليا بعد ثورة عام 1936م، بإجماع قادة الأحزاب، وأشرف على تنظيم الشعب الفلسطيني، ودعم الثورة بالأسلحة(المرعشلي, 1984, ص140).

غادر المفتي فلسطين إلى لبنان بمركب شراعي عن طريق البحر عام1937م، بعد صدور قرار المندوب السامي البريطاني بحلِّ اللجنة العليا، ومكث المفتي في لبنان مدة عامين انتقل بعدها سِرَّاً إلى العراق، ومنها إلى ألمانيا وفرنسا.

تولَّى الحاج أمين رئاسة الهيئة العربية العليا الفلسطينية عام 1946م بإجماع قادة الأحزاب الفلسطينية, وجدد المفتي بعد توليه المنصب الجديد جهوده بالدفاع عن فلسطين في المحافل العالمية، والعمل على إعادة تنظيم الحركة الوطنية الفلسطينية بإنشاء جيش الجهاد المقدس، وبعد النكبة انتخب المفتي رئيسا للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة، وإثر محاولاته تنظيم المجاهدين في غزة قبضت عليه السلطات المصرية ونفته إلى القاهرة، ليبقى فيها حتى العام 1959م، ثم انتقل إلى لبنان وبقي فيها حتى وافته المنية في 1974/7/4م(المرعشلي, 1984, ص141).

تتمثَّلُ مصادر قوة الحاج أمين الحسيني في عدة عوامل: أولها انتماؤه لعائلة الحسيني في القدس، وبفعل الاحترام الذي حمَّلَه المجتمع الفلسطيني لعائلته ونسبها، وبفعل السمة التقليدية للمجتمع والقيم السائدة آنذاك، ثانيها: نشاطه السياسي مبكراً ضد الانتداب البريطاني والغزو الصهيوني لفلسطين، والذي أكسبه تأييداً واسعاً في أوساط الشعب الفلسطيني، ثالثها: توليه عدة مناصب هامة منها مفتي فلسطين، ورئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، وقيادته للّجنة العربية العليا والهيئة العربية العليا، وآخرُها امتلاكه فَنَّ الإلقاء والخطابة والتواصل مع شرائح المجتمع الفلسطيني كافة (حجاوي, 2005, ص225).

أما عن مواطن الضعف التي أصابت قيادته، وتتمثل في البيئة الداخلية الهشة، إذ تميَّزتْ الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني بالتشتُّت، والصراع بين ممثلي العائلات الكبرى الفلسطينية، ثم لم تكن الظروف الإقليمية العربية في أفضل أحوالها، إذ كانت البلاد العربية منشغلة بالكفاح لتحقيق استقلالها، فضلا عن تفاوُت القوة

الاقتصادية والعسكرية بين الشعب الفلسطيني والاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية، وأخيراً هزيمة حلفاء المفتي" ألمانيا وإيطاليا" في الحرب العالمية الثانية، وهزيمة الجيوش العربية في نكبة العام 1948م وضياع فلسطين(غنيم, 2003, ص268) .

وقد صنَّفَ د. مجيد خدوري الحاج أمين الحسيني بأنَّه قائد عقائدي متطرِّف، معللاً ذلك بأَنَّ نخبوية الحاج أمين ونمط قيادته جمعت الشرف العائلي والدور الديني، والبعد الوطني في شخصية واحدة, وسعَى الحاج إلى تحقيق أهدافه باستخدام الوسائل كافة بما فيها القوة المسلحة (يوسف, 2007, ص584), فيما وصفه نادر السيلسيلي بنموذج السياسي الديني(السيلسيلي, 2004, ص326), كما توصَّلَ الباحث أيمن يوسف في دراسته لسيرة الحاج أمين الحسيني إلى أَنَّه جمع ما بين العقائدية التقليدية، والبراغماتية السياسية في شخصيته، مُشيراً في الدراسة نفسها إلى غلبة الواقعية السياسية على العقائدية في تصريحات الحاج وإدارته للصراع مع الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني، وهو ما استدَلَّ عليه الباحث بالقول بأَنَّ الحاج قبل البقاء في منصبي رئاسة الإفتاء والمجلس الإسلامي الأعلى, والمرتبطين بالإدارة البريطانية, أو على مستوى علاقاته الخارجية مع ألمانيا وايطاليا(يوسف, 2007, ص563).

ثانيا: أحمد الشقيري (1908-1980).

ولد أحمد الشقيري في قلعة تبنين اللبنانية عام 1908م, وكان والده الشيخ أسعد الشقيري منفيًّاً فيها لمناهضته السياسة التركية، ثم انتقل إلى العيش في مدينة طولكم برفقة والدته، وبعد وفاتها عام 1916م، انتقل إلى منزل والده بمدينة عكا لينهي فيها دراسته الابتدائية، وبعد أن أتمّ دراسته الثانوية في مدينة القدس عام 1921م، التحق بالجامعة الأمريكية في بيروت، لكنه طُرِدَ منها في العام التالي بقرار من سلطة الانتداب الفرنسي لمشاركته في قيادة مظاهرة ضد الاحتلال الفرنسي، وانتسب عام 1927م إلى معهد الحقوق بالقدس، وعمل أثناء دراسته مُحرِّرَاً لصحيفة الشرق بالمدينة، وشارك الشقيري بين عامي 1937م و1939م في أحداث الثورة الفلسطينية الكبرى، لكونه مُحامياً نشط في الدفاع عن المعتقلين الفلسطينيين أمام المحاكم البريطانية(قاسميه, 1987, ص35-42).

عمل الشقيري مديراً لمكتب الإعلام العربي في واشنطن، ثم مديراً لمكتب الإعلام العربي في القدس، وظلَّ في منصبه إلى أنْ وقعت النكبة في عام 1948م، ثم هاجر إلى لبنان، واستقر فيها مع أسرته, وعينته الحكومة السورية عضواً في بعثتها إلى الأمم المتحدة(1949- 1950)، نظراً لخبراته في مجال السياسة الخارجية، وبعد ذلك عُيِّن الشقيري أمينا عاما مساعداً للجامعة العربية حتى العام 1957م، واختارته الحكومة السعودية سفيراً دائما لها لدى الأمم المتحدة حتى العام

1963م(المرعشلي, 1984أ, ص99)، وعقب وفاة أحمد حلمي ممثل فلسطين في الجامعة العربية اختير أحمد الشقيري ممثلا لفلسطين في الجامعة.

وقرَّر مؤتمر القمة العربية الأول المنعقد في يناير1964م تكليف الشقيري بوصفه ممثل فلسطين بإجراء اتصالات مع أبناء الشعب الفلسطيني حول كيفية تنظيمه، فقام الشقيري بجولات في عدد من الدول العربية، وزار التجمعات الفلسطينية فيها، واستطاع التحضير لعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في مايو1964م، وانتخب فيه رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد موافقة القمة العربية الثانية في 1964/9/5م على إنشاء المنظمة، عمل الشقيري على بناء منظمة التحرير الفلسطينية وإنشاء الدوائر الخاصة بها، وأسس مكاتب تمثلها في العديد من الدول العربية والأجنبية، كما أشرف على إنشاء جيش تحرير فلسطيني، وتأسيس الصندوق القومي الفلسطيني (الحوت, 2005أ, ص44)، وفي العام 1967م قدّم الشقيري استقالته للمجلس الوطني(مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 1969ب, ص1025).

بعد استقالته تفرغ الشقيري للكتابة أثناء إقامته في منزله بالقاهرة بجانب عقد الندوات الفكرية، وبعد توقيع الرئيس المصري محمد السادات على معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني غادر الشقيري مصر متوجهاً إلى تونس، وبعد عدة أشهر من إقامته في تونس أصيب بمرض عضال فانتقل إلى الأردن للعلاج، وتوفي في أحد مستشفياتها عام 1980م عن عمر يناهز الاثنين والسبعين عاما، خلّف الشقيري وراءه عدداً من الدراسات والمؤلفات تدور حول القضايا العربية والقضية الفلسطينية.

وقد تمتع أحمد الشقيري بالعديد من المواهب والقدرات الذاتية، والتي تفاعلت مع الظروف الموضوعية المحيطة به، مما ساعد الشقيري في تبوئه مركزه القيادي في فترة رئاسته لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد تميَّزتْ شخصية الشقيري بأنَّه كان مناضلا فلسطينيا بلا حدود، متابعا للتحركات السياسية الفلسطينية في كل مراحل حياته، في شبابه عندما كان يعمل في الصحافة، فقد كان يرى الكتابة وسيلة فعالة من وسائل النضال، وعندما أصبح محامياً دافع عن المناضلين الفلسطينيين أمام المحاكم العسكرية البريطانية، وشارك في إعداد الكثير من المذكرات القانونية الخاصة بالقضية الوطنية، منها مذكرة أمام لجنة " شو" التي جاءت للتحقيق في قضية حائط البراق، ومن مزايا شخص الشقيري أَنَّه كان خطيباً مفوهاً، ومُحاضِراً مُؤثِّراً في مستمعيه في جميع المناسبات التي تحدَّث فيها سواء كانت في الدول العربية، أو مخيمات اللاجئين، أو المؤتمرات العربية، وقاعات الأمم المتحدة، وسواء كانت باللغة العربية أو الإنجليزية، والتي أظهرت تفوقه على

أقرانه من جيله دون منازع في فن الخطابة، ليس بعدد الخطب وحسب، بل بتنوعها وغزارتها وارتجالها، وبالمقدرة الفائقة على الانتقال من المبادئ إلى الدين إلى التاريخ إلي السياسة المعاصرة, ومن مقومات الشقيري القيادية عمله في مواقع دبلوماسية عدة، مما أَكسبَهُ خبرة عالية في التعامُل مع الرؤساء والملوك، والتعامل بحنكة في أروقة المنظمات الدولية والإقليمية، لاسيما الأمم المتحدة والجامعة العربية(الحوت, 2005ب, ص71-75).

أما بالنسبة للعوامل الموضوعية التي ساندت قيادة الشقيري، فهي: هزيمة الجيوش العربية في نكبة العام1948م، وضياع فلسطين، وفشل القيادات الفلسطينية التقليدية في تحقيق الأهداف الوطنية، وقد أدَّتْ الهزيمة إلى أفول دور تلك القيادات، وضرورة البحث عن قيادة جديدة في ظلِّ تشتُّت الحركة الوطنية الفلسطينية، وانتماء أَغلب الناشطين السياسيين في أحزاب قومية عربية، بالإضافة إلى دعم الرئيس جمال عبد الناصر، ومعه بعض القادة العرب لأحمد الشقيري في تولّي منصب ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية، وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، "ذلك أَنَّه لولا الرئيس جمال عبد الناصر بالذات، لما قامت منظمة التحرير الفلسطينية ..... وللعون السياسي والمادي الذي لقيته المنظمة من عدد من الدول العربية الأخرى"(الشقيري, 1972, ص279). فيما واجه الشقيري العديد من الصعوبات في فترة رئاسته لمنظمة التحرير:

أولها: توجيه الكثير من الأطراف الفلسطينية انتقادات متعددة الأشكال والدوافع على إعلان تأسيس المنظمة، منها الهيئة العربية العليا، والتي رأت بأَنَّ الحاج أمين الحسيني أحقُّ برئاستها كونه الزعيم التاريخي للشعب الفلسطيني، كما عبَّرتْ حركة فتح عن رأيها من خلال مجلتها "فلسطيننا"، ودعت بأَنْ يكونَ الكيان ثوريًّاً ومرتكزاً للثورة المسلحة وليس بديلا عنها (فرج, 1998, ص39).

ثانيها: ندرة الموارد المالية، فقد شكا رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي للشقيري مراراً بأَنَّ الحكومات العربية تتباطأ في الوفاء بالتزاماتها المالية، التي أَقرَّها مؤتمر القمة العربي الثاني بالإسكندرية، كما أخفقَ في إقناع رؤساء الدول العربية وملوكهم بفرض ضريبة التحرير على الفلسطينيين المقيمين بداخل دولهم (قاسميه, 1987, ص81), على عكس موقفهم اتجاه خليفته عرفات الذي استطاع إقناعهم بفرض الضريبة.

ثالثها: هزيمة الحكومات العربية في حرب يونيو 1967م، والتي سحبت الكثير من رصيد منظمة التحرير عربياً، في المقابل عزَّزتْ مكانة المنظمات الفدائية الفلسطينية، وانقسام أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة إذ وجه سبعة منهم في1967/12/14 مذكرة للشقيري تطالبه فيها بالتخلي عن منصب رئاستها.

ويمكن تصنيف أحمد الشقيري وفقا للأنواع القيادية التي طرحها د. خليل أحمد خليل بالقائد المؤسس؛ كون الشقيري تولَّى مهام تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ولولا الشقيري لما كانت منظمة التحرير الفلسطينية، فقرار مجلس القمة لم يُخوِّلْ الشقيري ذلك، وإنَّما تضمَّن نَصُّهُ على "الاستمرار في الاتصالات بالدول الأعضاء وبالشعب الفلسطيني بغية الوصول إلى القواعد لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره"(عبد الرحمن, 1978, ص69). وتمكَّن الشقيري وحده من صياغة النظام الداخلي للمنظمة، وبناء مؤسساتها ودوائرها، وقوات جيش التحرير ومركز أبحاث وسفارات، والصندوق القومي الفلسطيني، وتميَّزتْ الهيكلية التي وضعها الشقيري للمنظمة بالدِّقَّة والشُّمول، ولم يكن لها مثيل على الصعيد الفلسطيني من قبله.

ثالثا: ياسر عرفات (1929–2004).

وهو محمد عبد الرحمن عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني المولود بالقاهرة في أغسطس 1929م، ووالده تاجر فلسطيني هاجر إلى القاهرة في العام 1927م، أتمَّ عرفات تعليمه الأساسي بمدارس القاهرة ثم التحق بكلية الهندسة بجامعة الملك فؤاد، وتخرج منها عام 1951م، وخلال فترة دراسته الجامعية ترأَّس اتحاد الطلبة الفلسطينيين بالقاهرة(الفالوجي,2005, ص15–36)، وفي عام 1958م سافر عرفات إلى الكويت وعمل في البداية مهندسا في وزارة الأشغال العامة، ثم أنشأ شركة بناء ناجحة، وأثناء إقامته في الكويت شارك في اللقاء التأسيسي الأول لحركة فتح، وبعد هزيمة السبعة والستين انتقل عرفات إلى الضفة الغربية، وأشرف على تكوين خلايا حركة فتح التي قامت بعدة عمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال، ومع تزايد حملات الاعتقال في الضفة الغربية توجه عرفات إلى الأردن، وكون فيها قواعد حركة فتح العسكرية(خوري, 2005, ص33–36).

وقد اكتسب عرفات المزيد من الشهرة كقائد عسكري في عام 1968م عندما قاد قواته في القتال دفاعا عن بلدة الكرامة أمام قوات الاحتلال الصهيوني، وبعد معركة الكرامة بعدة أشهر أعلنت حركة فتح بأنَّ عرفات ناطق رسمي باسمها، وفي العام التالي انتخب المجلس الوطني الخامس عرفات رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعقب أحداث أيلول عام 1970م انتقل عرفات مع مقاتلي منظمة التحرير إلى بيروت، فأعاد ترتيب صفوف المقاومة الفلسطينية في لبنان، وقاد العمل العسكري انطلاقاً من أراضيها.

وعلى الصعيد السياسي تمكن من فتح علاقات سياسية للمنظمة مع دولة، وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية عضواً مراقباً في الأمم المتحدة ودول عدم الانحياز، وفي عام 1974م ألقى عرفات خطابا هاما أمام الجمعية العامة للأمم

المتحدة طالب فيه ممثلي حكومات العالم بمساندة الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وفي ختام كلمته قال "إنني جئتكم بغصن الزيتون مع بندقية الثائر فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي"(كابيلوك, 2005, ص118-137), وفي العام 1982م اضطر عرفات للموافقة على الخروج من لبنان مع قواته تحت الحماية الدولية إثر اجتياح القوات الصهيونية للبنان, وحصارها لبيروت مدة عشرة أسابيع مُتوجِّها إلى تونس.

أعلن عرفات قيام دولة فلسطين في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر عام 1988م، وفي العام التالي كلفه المجلس المركزي برئاسة دولة فلسطين، وفي عام 1994م وبعد سبعة وعشرين عاما قضاها في المنفى، عاد عرفات إلى غزة رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية عقب تنفيذ اتفاق أوسلو، وفي العام نفسه حصل عرفات على جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع رئيس الوزراء الصهيوني ووزير خارجيته.

انتخب عرفات رئيسا للسلطة الفلسطينية في أوَّل انتخابات عامة في الأراضي الفلسطينية، والتي جرت في 1996/1/20م وحصل على نسبة 83%من أصوات الناخبين، وظلَّ ياسر عرفات في منصبه رئيسا للسلطة، بالإضافة إلى رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئاسة دولة فلسطين حتى وفاته في 2004/11/11م إثر تدهور حالته الصحية بسبب مرضٍ عضالٍ غامضٍ لم تعرف أسبابه، وتم دفنه في مقر إقامته بالمقاطعة في رام الله.

وبقدر ما احتلَّ عرفات مكانة كبيرة لدى الشعب الفلسطيني, يصعب على الباحثين تناول شخصيته لاعتبارات عديدة, من بينها كثرة الكتابات حول شخص عرفات، مزاياه وعيوبه، مما يجعل مهمة الكتابة عنه عسيرة، بسبب التناقض في الآراء والأفكار التي تروَى عنه، ليس في مضمونها فقط وإنَّما في عناوينها المثيرة، سواء أكانت كتباً أو مقالات، وسوآء كانت لكُتَّابٍ عرب أو أجانب، بالإضافة إلى طول الفترة التي تولَّى فيها عرفات قيادة العمل الفلسطيني، والتي نجح خلالها في فرض إيقاعه الخاص على مجمل مكونات النظام السياسي الفلسطيني، كما أنَّ بقاءه في مناصبه وعلى هرم مؤسسات السلطة والمنظمة وفتح حتى وفاته بالرغم مما مر به هو والشعب الفلسطيني من ويلات وحروب، كانت كفيلة بالإطاحة بأي زعيم آخر.

ولاشكَّ في أنَّ عرفات امتلك العديد من المواهب الشخصية التي أسهمت في بقائه طوال تلك الفترة، منها:

أولا: امتلك عرفات موهبة القيادة والزعامة بكل ما يحمل المفهومان من معاني، فقد تميزت شخصيته بقدرات وطاقات متعددة، أتاحت له وبجدارة أَنْ يصبح رمزاً لشعبه وقضيته، كالانضباط الشخصي والصبر والذكاء، والقدرة على تحمل

الصعاب والاستمرارية في الظروف المختلفة كافة، مثابراً لتحقيق أهدافه دون التراجع أو التشاؤم، فلم ييأس قط من النصر، ودائم الحلم بالرجوع إلى الوطن (خوري,2005, ص11).

ثانيا: كان لياسر عرفات قدرة كبيرة على التواصل مع قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، سواء في المدن والقرى والمخيمات، أو في ميادين المعارك، بل في الخندق الأمامي في معترك المواجهة، قاد القتال، وأَشرف على الإعداد العسكري بنفسه وخطَّط للمعارك، وكان دائم الحركة يعود المصابين في المستشفيات ويعزِّي الشهداء في المأتم، إلى أن أطلق عليه الفلسطينيون لقب " الختيار" أي كبير العائلة (بلقزيز,2005, ص136).

ثالثا: يتصف عرفات بأنَّه قائد براغماتي، يمتلك القدرة على التكيُّف والتلاؤم، مع التغيرات السياسية الإقليمية والدولية المتعددة، متخذاً في بعض الأحيان قرارات غير متوقعة ومفاجئة، ولا تحظَى بإجماع فلسطيني، من هذه القرارات على سبيل المثال لا الحصر، قرار زيارة القاهرة بعد الخروج من لبنان في العام 1983م، والخاضعة آنذاك للمقاطعة العربية، وتوقيعه اتفاق الكونفدرالي الفلسطيني الأردني عام 1985م, وكذاك اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات بالرغم من معارضة أَغلب الفصائل الفلسطينية لها(يوسف,2005, ص170-175).

وفيما يتعلق بالعوامل الموضوعية التي أسهمت في ظهور عرفات، والتي ساعدته في البقاء بموقعه فهي الأتي:

أولا: انتماء عرفات إلى حركة فتح وهو من مؤسسي الحركة، ومثلت له الحاضنة الطبيعية لفكره وأسلوب عمله، وهي الحركة التي تبنت الكفاح المسلح في عقد الستينيات من القرن المنصرم، والتي اكتسبت شعبية كبيرة بعد نجاحاتها في العمل المسلح ضد قوات الاحتلال.

ثانيا: من أبرز العوامل الموضوعية، التي أسهمت في تبوُّء عرفات منصب رئاسة منظمة التحرير هي: هزيمة الجيوش العربية في حرب عام 1967م، ثم انتصار فصائل المقاومة على قوات العدو الصهيوني في معركة الكرامة عام 1968م، وأخيراً التوافق العربي بقيادة عبد الناصر نحو تولى فتح قيادة المنظمة (الأزعر,2005أ، ص132).

ثالثا: توافُر الأموال لعرفات بشكل سمح له استخدامها في تثبيت سيطرته على فتح والمنظمة والسلطة الفلسطينية فيما بعد، وقد تمكَّن في أواخر الستينيات من إقناع زعماء الدول العربية باستقطاع نسبة 5% من رواتب الموظفين العاملين في دولهم لمصالحة منظمة التحرير (السيلسيلي,2004, ص230).

ومن الصعوبة بمكان وضع ياسر عرفات في تصنيف مُحدَّد، لأنَّه شخص لعب أَدواراً متعددة، وكما وصفه الحسن بن طلال ولي عهد المملكة الأردنية السابق بان "عرفات شخصية زئبقية"(بن طلال, 2008), ولأن نخبوية ياسر عرفات

ورمزيته وقيادته تضمنت عناصر ومكونات متعددة، فهو شخصية كاريزمية إلى حدٍّ ما بالرغم من اعتراض البعض على ذلك، وهو تقليدي في إدارته للمؤسسات، تسلطي ويهوى السلطة وخبير بالاستحواذ عليها، براغماتي مستعد لفعل أيّ شيء لتحقيق أهدافه سواء بالمقاومة أو المفاوضات، عقائدي متمسك بالثوابت الوطنية حتى إنْ كلفه ذلك فقدان أغلى ما يملك؛ حياته وسلطته، زاهد في أمور الدنيا وملذاتها لكنَّه يسيطر على الأموال، وغير مستعد للتفريط بها, "إن ياسر عرفات لا يحتاج إلى إطار نظري ليتم إسقاطه على شخصيته من أَجل فهم السِّرّ وراء خطواته السياسية؛ لأنَّه هو نفسه يمثل مدرسة فكرية ونظرية مستقلة اشتقت مفرداتها من سيرته وتاريخه النضالي"(يوسف, 2005, ص178).

المحور الثاني: مُحدِّدات القيادة السياسية الفلسطينية.

أ- مُحدِّدات القيادة الفلسطينية قبل أوسلو.

تُعبِّرُ القيادة السياسية في نشأتها عن تفاعل عوامل شخصية واجتماعية، الأولى تتعلق بالسِّمات النفسية والسلوكية للقائد، وما يتمتع به من صفات، وتتعلق العوامل الاجتماعية بطبيعة البناء الاجتماعي والقيم السائدة في المجتمع.

وتنقسم مُحدِّدات القيادة الفلسطينية إلى مُحدِّدات داخلية وخارجية، اختلف وزن كلٍّ منهما وتأثيرها تبعاً لاختلاف مراحل القضية الفلسطينية والظروف التي أحاطت بها، ويمكن إجمال أهم المُحدِّدات في مرحلة ما قبل أوسلو في العناصر التالية:

أولا: الانتماء إلى العائلات الكُبرَى.

مثَّلَ الانتماء إلى إحدى العائلات الكبرى مُحدّدا رئيسيا لظهور القيادة في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ويعود ذلك إلى البناء الاجتماعي الذي خلَّفه الحكم العثماني، فقد كان المجتمع الفلسطيني طوال فترة السلطنة العثمانية، في غالبيته الساحقة مجتمعا قروياً، تسوده الحياة الريفية، وحتى إلى عهد الانتداب البريطاني، إذ أظهرت نتائج الإحصاء السُّكاني الذي قامت به السُّلطات البريطانية في العام 1922م أن 65% من سكان فلسطين كانوا قرويين يعيشون في 657 قرية, والنسبة الباقية يعيشون في 13 بلدة ومدينة(شبيب, 1999, ص18).

وكان المجتمع الفلسطيني قد شهد في أواخر العهد العثماني تطورات اقتصادية واجتماعية مهمة نتيجة الإجراءات التي اتخذتها السُّلطات العثمانية، والتي طالت مختلف مناحي الحياة، ولعلَّ أبرزَها إصدار قانون الملكية العثمانية العام 1858م، والذي أتاح إصدار صكوك ملكية للأراضي المزروعة وتسجيلها، وقد أحجم العديد من الفلاحين وصغار الملاك عن تسجيل أراضيهم إمَّا خوفاً من الضرائب، أو لعدم المقدرة على دفع مصاريف التسجيل، وأدَّى ذلك إلى قيام البعض منهم بتسجيل أراضيهم باسم كبار المُلَّاك والأعيان، أو إلى مصادرة السلطات العثمانية الأراضي غير المسجلة وبيعها في

مزاد علني بأثمان زهيدة، ونتيجة لذلك احتكرت حفنة من الأسر الإقطاعية مساحات واسعة من فلسطين وخاصة الأراضي الصالحة للزراعة، وكانت هذه الأُسرُ تمتلك في أواخر العهد العثماني، قرى بأكملها، ويُقدَّرُ أنَّ 144 مَلَّاكاً كبيراً حازوا على حوالي 35.5% من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة في العقد الأول من القرن المنصرم(شبيب, 1999, ص21–24), وبالتالي انقسم الفلسطينيون اجتماعيا، وبلغة العهد العثماني, إلى فئتين وهما الأشراف، وفئة العامة، أمَّا بلغة العصر، فقد توزَّعوا إلى ثلاث طبقاتٍ في العهدين: الحكم العثماني والانتداب البريطاني، وهي(الحوت, 1991, ص415):

أولا: الطبقة الاجتماعية الأكثر فقراً والأكثر عدداً بين السُّكان، وكانت تشتمل على الفلاحين والبدو والعمال.

ثانيا: الطبقة الوسطى وقد تألَّفت من موظفي الدوائر الرسمية، وذوي المِهَنِ الحُرَّة والتجار.

ثالثا: طبقة كبار التجار والملاك، والتي كانت الأقل عدداً والأكثر ثراءً، وهي الطبقة التي تَمَكَّنتْ من السيطرة على الشؤون الاقتصادية في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وامتلكت دعائم إدارية ودينية، فحازت بموجبها على غالبية قيادة الأحزاب والأُطر الجبهوية في تلك الفترة، وكانت العائلة هي الركيزةُ الأولى لنيل الوظائف أو النفوذ السياسي، وكان على العائلات الضعيفة أنْ ترتبطَ بالعائلات الأقوى نفوذاً، والتقرب إلى زعاماتها (الأزعر, 1995, ص27)، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بالمؤشرات التالية:

المؤشر الأول: عندما تبلورت الحركة الوطنية الفلسطينية مطلع القرن العشرين، وتحديداً بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، تكونت في البداية من ثلاث مجموعات سياسية في المدن الفلسطينية، وهي: الجمعيات الإسلامية والمسيحية، والنادي العربي، والمنتدى الأدبي، وقد جاء معظم أعضاء المجموعات الثلاثة من طبقة الأعيان والوجهاء (أي كبار مُلاك الأراضي وكبار التجار (حاسسيان, 1987, ص57).

المؤشر الثاني: تَميَّزت المرحلة الأولى من تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، فيما بين العام 1919م وحتى العام 1934م بعقد سبع مؤتمرات، وبما أنَّها كانت تتألَّفُ من مندوبين عن الجمعيات والنوادي المشار إليها في البند السابق، فكان جميع أعضاء المؤتمرات واللِّجان التنفيذية المتتالية والمنتخبة من المؤتمرات السَّبع هم من فئة الأعيان والوجهاء، وكان يتم اختيارهم على أُسسٍ طبقية وعائلية (الكيالي, 1985, ص104)، وكذلك ينطبق الحال على تشكيل اللجنة العربية العليا.

المؤشر الثالث: كانت الطريقة التي تولَّى بها الحاج أمين الحسيني منصب الإفتاء بمدينة القدس موضعَ جدلٍ كبير، وكانت دوافع جميع الأطراف عائلية بحتة، فالحاج ترشَّح للمنصب كي يحافظ على مكانة عائلته العريقة نظراً لما يحمله منصب الإفتاء من قدرٍ كبير من الهيبة والسلطة، وبالرغم من أنَّ الحاج لم يكن شيخاً بالمعنى الصحيح، لأنَّه لم ينهِ دراسته في

الأزهر، وهو أيضا كان الأكثر تأييداً من عامة الشعب لتولى المنصب، إلا أَنَّه لم يفزْ بالانتخابات، وتم تعيينه بعد تحايل المندوب البريطاني على القانون من أَجل الإبقاء على التوازن بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، التي كانت تحوز على رئاسة بلدية القدس، فيما كان دعم عائلة النشاشيبى للمرشح حسام الدين جار الله الفائز الأول بانتخابات المنصب من أَجل حرمان عائلة الحسيني منه (الكيالي, 1985, ص145).

المؤشر الرابع: بعد وفاة موسى كاظم الحسيني وحلِّ اللجنة التنفيذية العام 1934م، لجأ العديد من الأعيان أو العائلات الكبرَى إلى تشكيل أحزابٍ سياسية في النصف الأول من الثلاثينيات، لمواجهة التحديات التي برزت سواء كانت على صعيد الصراع مع الاستعمارين البريطاني والصهيوني، أو على صعيد التنافس على قيادة الحركة الوطنية، غير أنَّ الأحزاب الرئيسة المشكلة بخاصة، كانت أسيرة للسِّمة التقليدية للعائلة والانتماءات للعشيرة، وكانت سياستها تتأثر كثيراً بالمصالح الشخصية والعائلية، بدلا من المصلحة العامة، والإيديولوجية، وهي أحزاب مختلفة تماما عن نظائرها في العالم الغربي، فلم تكن لها برامج أو مبادئ ثابتة تسترشد بها, وبقيت معظمها أَقرب إلى النوادي العائلية منها إلى أحزاب ذات أدوات تنظيمية تعبوية تعمل على نطاق وطني عام (هلال, 2002, ص20).

المؤشر الخامس: وهو أنَّ التنافُس على النفوذ السياسي بين المجلسين والمعارضة، كان قائماً على أُسسٍ عائلية، ولم يقم، مع استثناءات محدودة، على أساس رؤية سياسية أو اجتماعية أو برنامجيه متكاملة، بمعنى أَنَّه لم يكن للمعارضة أو للمجلسين أية التزامات أيديولوجية، حتى إنَّ الاصطفاف السياسي إلى كلا الطرفين من مجموعات أخرَى كان جلُّه نابعاً من التنافس العائلي والطبقي البحت لا أكثر (حاسسيان, 1987, ص102).

ثانيا: المحدد العربي.

ظهر التفاعل العربي الرسمي مجتمعا مع القضية الفلسطينية إثر اندلاع ثورة 1936م, على شكل دعوة وجهها ملوك العرب للفلسطينيين بوقف الاحتجاجات ضد قوات الانتداب، وإنهاء الإضراب العام في فلسطين، فيما قبل ذلك كان التفاعل العربي فردياً، وكانت الأمة العربية منشغلة أكثر بشأنها الداخلي بالاستقلال من الاستعمار(غنيم, 1980, ص350), ومنذ ذلك التاريخ وإلى بداية مشاورات إنشاء الجامعة العربية، أَخذ الاهتمام العربي بفلسطين ينمو تصاعديا حتى إلى حدِّ التدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي، وتحديد القيادة السياسية الفلسطينية في الفترة ما بين العام 1946م وحتى العام 1968م، وهو ما يتضح من مواقف الجامعة العربية وقراراتها إزاء فلسطين في تلك الفترة، والتي كانت تُعبِّرُ عن

مجمل إرادات الدول الأعضاء في الغالب، ثم لم تخرج أيٌّ من الدول العربية بقرارٍ علني منفرد خارج نطاق الجامعة فيما يتعلق بفلسطين، وإنْ اختلفت المواقف والآراء والنوايا في بعض الأحيان.

ولعلَّ أَحد أهم الأسباب التي أسهمت بشكلٍ كبيرٍ في تزايد هذا التدخُل، هو فقدان اللَّجنة العربية العليا فعاليتها بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، نظراً لتشديد الحكومة البريطانية على حركة أعضائها وملاحقتهم في الدول الأوروبية، مما تعذَّر عليهم الاجتماع، وفي تلك الفترة بدأت مشاورات تكوين الجامعة العربية، فيما لم يكن للقيادة الفلسطينية وجود، وبعد فشل محاولات الأحزاب الفلسطينية في تأليف قيادة موحدة سنتي (1945و1946) تم التوافق بينهم على انتداب موسى العلمي ممثلا للفلسطينيين في هذه المشاورات، ولم يكن اختيار العلمي إلا مؤشراً على مدى تباعد وجهات النظر بين القيادات الفلسطينية، وتعبيراً عن الأزمة الداخلية آنذاك (آن سميث, 1991, ص97).

عندما صدر ميثاق الجامعة العربية في 1945/3/12م، جاء متضمناً ملحقاً خاصاً بفلسطين، نَصَّ أحد بنوده على "أَنَّهُ ونظراً إلى ظروف فلسطين الخاصة، وإلى أنْ يتمتَّعَ هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله"(زعيتر, 1955, ص157), وبالرغم من عدم نيل أغلب الأقطار العربية استقلالها آنذاك، فلم يوضع لها ملحقٌ خاصٌّ كفلسطين في ميثاق الجامعة، مما يعني أنَّ السياسة الفلسطينية أَقلُّ شأناً من أنْ تتولَى اختيار ممثلها في الجامعة، من وجهة نظر صائغي الملحق، إمَّا بسبب المخاطر التي تواجهها من المشروع الصهيوني، أو لغاية ما كانت تطمح اليه الدول المؤسسة ومنذ تلك اللحظة وحتى العام 1967م تولَّتْ الجامعة القضية الفلسطينية بجميع شؤونها الخارجية والداخلية.

ففي العام التالي لإقرار الميثاق، أقرَّتْ اللجنة الداخلية الخاصة لدراسة الشؤون والأوضاع الفلسطينية، والمشكلة من مجلس الجامعة، توصية تعبَر فيها عن ضرورة تأليف هيئة فلسطينية عربية، وبموجب هذه التوصية وبعد مشاورات المجلس مع زعماء الحركة الوطنية، أعلن في 1946/6/1م عن إنشاء الهيئة العربية العليا (المرعشلي, 1984ب, ص27).

ومن أوجُه التدخل العربي في الشأن الفلسطيني قبيل إعلان حكومة عموم فلسطين، هو رفض غالبية مطالب القيادة الفلسطينية وبخاصة المنادية بإقامة حكومة فلسطينية مستقلة بعد الإعلان البريطاني عن عزمه إنهاء انتدابه على فلسطين، في المقابل وافقت الأمانة العامة للجامعة في1948/7/10م على تشكيل إدارة مدنية لتسيِّرَ الشؤون المدنية والخدمات، بالإضافة لمحاولات تهميش دور الحاج أمين الحسيني وإضعافه (الحوت, 1986أ, ص585).

وبعد الإعلان عن تشكيل حكومة عموم فلسطين، عقب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في غزة، اعترفت الدول العربية بها باستثناء شرق الأردن، ودعيت الحكومة إلى حضور مجلس الجامعة العربية المنعقد في1948/10/30م، وأُحيلت إليها بعض القضايا لكي تمارس صلاحيتها، غير أنَّ سرعان ما تبدَّلَ الموقف المصري اتجاه الحكومة من الاعتراف والتأييد إلى منعها من استمرار عملها، ونقل أعضائها من غزة إلى القاهرة قسراً، فيما لم يسمح ملك الأردن للحكومة من ممارسة عملها في الضفة الغربية (الأزعر, 1998, ص38-50).

فيما كان للجامعة العربية على وجه العموم، والقيادة المصرية بخاصة الدور الأكبر في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الدور المُميَّز لأحمد الشقيري، وبناءً على ما سبق فقد" تدرجت السياسة العربية من حق تعيين مندوب فلسطين في الجامعة في مارس عام 1946م، إلى تشكيل القيادة الفلسطينية (الهيئة العربية العليا) في يونيو1946م, وإعلان الإدارة المدنية في يوليو 1948م، فالحكومة الفلسطينية في سبتمبر 1948م"(الأزعر, 1998, ص16)، ثم عزل حكومة عموم فلسطين، واستمر النفوذ العربي مُحدِّداً للقيادة الفلسطينية بتعيين مندوب فلسطين في الجامعة عام 1963م وحتى تكوين منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م, ويكفي للتدليل الواضح بأنَّ القضية الفلسطينية وشأنها الداخلي كان من اختصاص الجامعة العربية وحدها في تلك الفترة، بالنظر إلى المواقف المتناقضة للجامعة والدول العربية إزاء عزل حكومة عموم فلسطين، مقابل التجاوب والدَّعم لمنظمة التحرير الفلسطيني .

ثالثا: الانتماء إلى فصائل المقاومة المسلحة.

تراجع النفوذ العربي في السياسة الفلسطينية إثر هزيمة جيوش الحكومات العربية في حزيران عام 1967م، وأخذت شعبية الفصائل الفلسطينية المسلحة تتصاعد عقب نجاحها في تنفيذ عددٍ لا بأس به من العمليات المسلحة ضد الكيان الصهيوني.

وتعزَّزتْ مكانتها في الشارع العربي والفلسطيني بعد صَدِّها للعدوان الصهيوني في معركة الكرامة بمشاركة الجيش الأردني.

إنَّ ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني الذي انطلق في منتصف الستينيات لم يكن هو الأول من نوعه على الساحة الفلسطينية، بل كان امتداداً لتقليدٍ ابتدأ في ثورة 1936م، وتواصل خلال النكبة، وفي النصف الأول من الخمسينيات (تجربة الفدائيين)، إلا أَنَّه اختلف عنها في جانبين: الأول أنَّ الفصائل المسلحة اضطرت للعمل دون قواعد أساسية داخل حدود فلسطين، والثاني أَنَّه تمتَّع بنضج أكثر، وبنجاح أكبر في صوغ استراتيجية عسكرية عن سابقه (صايغ, 1987, ص3).

غير أنَّ كِلا الجانبين السابقين انعكسا على تحديد أولويات الفصائل المسلحة، والتي تمثلت في ضرورة استعادة الهوية الفلسطينية، وإعادة اللُّحمة بين فلسطيني الداخل والشتات، وتجسَّدتْ هذه الأولوية في تشكيل منظمات قادرة على العمل المسلح بمعزل عن الدول العربية، وفي الدعوة إلى التحرُّر من التبعية والوصاية التي فرضها النظام العربي على الفلسطينيين، وإلى استقلالية القرار الفلسطيني.

وهو ما تحقق لتلك الفصائل عقب هزيمة 1967م, إذ سارعت المنظمات المسلحة إلى ملء الفراغ الذي أحدثته النكسة، ودفعت المئات من رجالها، وكميات كبيرة من الأسلحة والمؤن، مما مَكَّنها من القيام بالعديد من الهجمات على قوات الاحتلال، في حين لم تستطع الأنظمة العربية القومية التي تعرضت للهزيمة، ودُمِّرَتْ عسكرياً أنْ تقوم بأي نوع من أنواع المقاومة للاحتلال, كما أنها _ الأنظمة العربية_ أفسحت المجال للمنظمات المسلحة، وألغت القيود التي كانت مفروضة عليها، خاصة بعد نجاح المقاومة الفلسطينية في صَدِّ العدوان الصهيوني بمعركة الكرامة 1968م(فرسون, 2003 , ص372).

ممَّا سبق يتضح أنَّ هزيمة العام 1967م وانتصار المقاومة في معركة الكرامة، أَحدثا تغيُّراً جذرياً في الجانب السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية فكراً وتنظيماً, فعلى الصعيد الفكري تراجع الانتماء والتمسك بالفكر القومي العربي، مقابل صعود الفكر الوطني الفلسطيني، وهو ما تجلَّى بوضوح في استبدال الميثاق القومي للمنظمة بالميثاق الوطني الفلسطيني في العام 1969م, أما على الصعيد التنظيمي فقد أَفِلَتْ مكانةُ قيادة المنظمة ودورها في الفترة السابقة لهما، والمرتبطة بالأنظمة العربية، مقابل تعاظُم مكانة قيادة فصائل المقاومة العسكرية فلسطينياً وعربياً، سواءٌ على المستوى الرَّسمي أو الشَّعبي، ممَّا مَكَّنها من السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، وتغيير بنيةِ أعضاء المجلس الوطني، وانتخاب لجنة تنفيذية من أعضائها، بالاعتماد على رصيدها الكفاحي، ومبدأ الشرعية الثورية محدداً للقيادة الفلسطينية، إلى جانب الاعتراف العربي حتى توقيع اتفاق أوسلو عام1993م.

ب- تطوُّر محددات القيادة الفلسطينية بعد أوسلو.

بعد دخول الفلسطينيين التسوية السلمية أصبح الشأن الفلسطيني ومساره السياسي مرتهنين بتدخلات كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، وهذا لا يعني غياب العوامل الإقليمية العربية والداخلية الفلسطينية، وإنَّما انخفاض تأثيرهما مقابل تعاظُم الدور الأمريكي والصهيوني ضمن محددات القيادة الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو.

أولاً: المحدد الأمريكي.

يمكن استيضاح الدور الأمريكي محدداً للقيادة الفلسطينية من خلال استعراض المواقف المختلفة للإدارة الأمريكية اتجاه قيادة عرفات للسياسة الفلسطينية منذ عام 1993م حتى وفاته في عام 2004م.

فقد تميَّزَ الموقف الأمريكي من الرئيس الفلسطيني في الفترة ما بين (1994– 2000) بتقديم الدعم السياسي عبر الاحتفاء به في المحافل الدولية، واستقباله في البيت الأبيض، وتدفُّق المساعدات المالية الأمريكية لتأمين نفقات السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى التغاضي عن التجاوزات الداخلية الفلسطينية "الفساد المالي والإداري", وكان الهدف من هذا الموقف هو عدم الضغط على عرفات لاستمالته نحو التجاوب مع متطلبات عملية السلام، وإيمانها بقدرته على توقيع اتفاقٍ نهائيٍ وفقا للشروط الأمريكية الصهيونية (الجرباوي، 2007, ص72).

وكانت بداية التحوُّلِ للموقف الأمريكي بعد فشل قمة كامب ديفيد الثانية، وقيام كلينتون بإلقاء اللَّوم على عرفات، وحمّله مسئولية فشل القمة برفضه عرض باراك للتسوية النهائية، ومنذ تلك اللَّحظة بدأ الضغط الأمريكي على عرفات بتحميله مسئولية اندلاع الانتفاضة ومطالبته بوقفها.

وقد تزايدت تلك الضغوط إثر تولي بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في يناير 2001م, والذي تبنى سياسة عدم التدخُّلِ بالعملية السلمية، وترك طرفي الصراع يحلّان مشاكلهما معاً، مع توجيه الاتهامات لعرفات بأنَّه يحمي الإرهاب والفساد المالي والإداري (عجاج, 2003, ص61–69).

مَثَّلَ خطاب بوش في 2002/1/24م نقطة تحوُّل بارزة في موقف إدارته اتجاه عرفات، حيث اشترط لتحقيق رؤيته للسلام في الشرق الأوسط قيام الفلسطينيين بتغيير قيادتهم المتمثلة في عرفات، وبإجراء إصلاحات في السلطة الفلسطينية، وبالرغم قيام عرفات ببعض خطوات الإصلاح إلَّا أنَّ بوش لم يقبل بها، واستخدام الإدارة الأمريكية شعار الإصلاح وسيلة لتطويع الموقف السياسي لعرفات (الأزعر, 2002, ص37–49؛ جاد, 2002, ص104).

وبلغ حجم التدخُّل الأمريكي ذروته بعد أن نجحت الإدارة الأمريكية في إجبار عرفات على القبول باستحداث منصب رئيس الوزراء في مارس 2003م، واستقطاع قسم مهم من صلاحياته لمصالحة رئيس الوزراء.

ثانيا: المحدد الصهيوني.

كان التدخُّلُ الصهيوني في الشأن الداخلي الفلسطيني قبل أوسلو ذا أثرٍ غير مباشر على مسار القيادة الفلسطينية بالاعتماد على وسيلتين، الأولى: هي اغتيال القيادات الفلسطينية الناشطة، والثانية: محاولة خلق قيادات بديلة لمنظمة

التحرير، وهو ما تجلَّى بوضوح في دعمها تجربة روابط القُرَى في العام 1976م، واشتراطها للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، على أنْ يكونَ أعضاءُ الوفد الفلسطيني المفاوض من سكان الأراضي المحتلة عام 1967م، فيما سعت حكومة الكيان الصهيوني من خلال الاتفاقيات المختلفة مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى تطبيق إجراءات للحدِّ من تمكين مركز السلطة القيادي في مجال القدرة المالية والاستقلال الاقتصادي والسياسي، ورهنت استمرار عمل القيادة الفلسطينية بقدرتها على حماية المصالح الصهيونية (إرشيد, 2007, ص 23).

وبالتالي أخذ الضغط الصهيوني على الرئيس الراحل ياسر عرفات منحنى تصاعدي منذ عام 1994م وحتى وفاته عام 2004م، بدأ بمطالبة عرفات باعتقال عناصر الفصائل المعارضة والمسئولة عن تنفيذ عمليات ضد الكيان الصهيوني، وذلك في المرحلة الانتقالية مرورا بحبكِ فخِّ مفاوضات كامب ديفيد لإرغامه على توقيع اتفاقٍ نهائيٍ وفقاً للرؤية الصهيونية، وتَمَّ اتِّهام رئيس حكومة الكيان الصهيوني أيهود باراك لعرفات بأنَّهُ المسئول عن فشل القمة بعد رفض العرض الصهيوني, تمهيداً فيما بعد للإعلان عن عرفات أنَّه لم يَعُدْ شريكاً للسَّلام (عثمان, 2003, ص15).

ارتفعت الضغوط الصهيونية على عرفات بعد تولّي شارون رئاسة الوزراء في يناير 2001م، حيث تمكَّنَ شارون مستغلا أحداث الحادي عشر من سبتمبر من شَنِّ حملةٍ ضد عرفات ووصفه بالإرهاب وابن لادن فلسطين، وقامت حكومته بحصار عرفات حوالي ست مرات في مبنى المقاطعة، ومنعه من مغادرتها في كثير من المناسبات، وأهمُّها حضور القمة العربية في بيروت في 2003/2/9م، كما أكَّدَ شارون في غير تصريح له على أنّ عرفات عَقَبةٌ أمام السلام، ومن أجل التقدم في التسوية لا بد من تغيير القيادة الفلسطينية وإزاحة عرفات, وقد ظلَّ عرفات أسير العزلة المفروضة عليه حتى وفاته في نوفمبر 2004م(شعبان, 2003, ص12).

المحور الثالث: خصائص القيادات السياسية الفلسطينية.

تتَّسمُ القيادة السياسية في الواقع العربي بالطابع الشخصي والانفرادي في جوانب الحياة السياسية كافة، فنجد أنَّ شخصنةَ الممارسة السياسية وطغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية هو السائد في كثير من النُّظُم السياسية العربية، إذ تلعب الولاءات الشخصية دوراً حاسماً في عملية صنع القرار في ظلِّ غياب دور المؤسسات في العملية السياسية.

وتُعبّرُ القيادات العربية في ممارستها للسلطة عن النمط الأبوي والنمط الرَّعويّ للحكم، فبالرغم تميز فيبر بينها في الحديث عن نمط السلطة التقليدية إلَّا أنَّ القيادات السياسية في النظم العربية تجمع خصائص هذين النمطين لِتُقدِّمَ نمطاً للحكم (الأبوي– الرعوي)، والذي يتسم بخمس سِمات، هي (عز الدين, 2001, ص11) :

1- **شخصنة السلطة:** بمعنى ممارسة القائد للسلطة من منطلق شخصي، إذ يتمتع القائد بسلطة شخصية مطلقة في صنع القرارات، بالرغم من الوجود الشكلي للمؤسسات، سواء كانت تشريعية أو قضائية، ولا تختلف هذه السلطة كثيراً عن سلطةِ الأب في نطاق الأسرة، وتكون علاقته بالآخرين نخبة وجماهير هي علاقة أبوية بين أسياد وأبناء قوامها الولاء الشخصي، وتتركَّزُ السلطة في قبضة القائد وحده، ويمثل القائد فيها البؤرة التي تتركز فيها القوة السياسية.

2- **اللارسمية واللامؤسسية:** فعملية صنع القرارات لا تتمُّ في إطار مؤسسات رسمية وقواعد محددة، وإنَّما تتمُّ في إطار علاقات شخصية تتمركز حول القائد، تتخلَّلُها المناورات والدسائس التي تُحاكُ في الخفاء، إذ يستتر الهيكل الشخصي غير الرسمي خلف الهيكل الرسمي، مع تقديم اعتبارات الولاء على الكفاءة والإنجاز، وغالبا لا يهتمُّ القائدُ بإقامة مؤسسات سياسية ذات فعالية وتطوير، سواء في صناعة القرارات؛ أو في ممارسة الضبط والرقابة السياسية.

3- **الاقتراب من القائد:** كمُحَدَّدٍ للتأثير السياسي في ظلِّ الدور المهيمن للقائد في العملية السياسية، ويعَد السبيل الوحيد للتأثير في القرارات هو الاقتراب من القائد، بل ملازمته بصفة دائمة.

4- **الصراع المتوازن:** يلجأ القائد إلى إثارة الصراعات والانقسامات بين أعضاء النُّخبة السياسية؛ لمنع ظهور مراكز قوة مستقلة عن شخصية القائد مع اتِّباع الأسلوب نفسه مع الأحزاب المعارضة لمنعها من التكامل في جبهة واحدة, وتحفيز أيِّ انقسامات بداخلها.

5- **الاعتماد على الموارد المالية:** واستخدامها لشراء الولاءات واستجلاب الأتباع والأنصار سياسيا وإعلاميا للحفاظ على التوازن الداخلي والخارجي.

وتنطبق خصائص النمط (الأبوي_ الرعوي) على القيادات الفلسطينية سواء كانت مؤسساتية أو حزبية، وإنْ كانت تظهر بشكل جليٍّ في ممارسات قيادات المؤسسات بحكم طبيعة عملها, وتربُّعِها على عرش الصلاحيات، وهي أيضا(أي قيادات المؤسسات) كثيراً ما كانت تتعرض للانتقادات أكثر من القيادات الحزبية، كما يوجد اتفاق بين جميع الباحثين في الشأن الفلسطيني الداخلي، على أنَّ داءَ التفرُّد أو الفردية في اتخاذ القرارات، قد أصاب جميع القيادات الفلسطينية بلا استثناء، ويمكننا القول بأَنَّ الفردية هي الصفة الجامعة لكلِّ الخصائص المذكورة آنِفاً، أو المسبب الرئيسي لها، وعليه سيتمُّ تقديم

بعض الوقائع (كقرارات فردية أو انتقادات وجهت للقيادات) على سبيل المثال لا الحصر، التي تؤكد انطباق خصائص النمط على القيادات الفلسطينية .

أولا: محمد أمين الحسيني.

من الانتقادات التي وُجِّهَتْ له أثناء رئاسته للمجلس الإسلامي الأعلى ما قاله أحمد الشقيري في أَحدِ كتبه: "وتصديت بعد ذلك للحاج أمين الحسيني في عدة مقالات، أُنَدِّدُ بسياسته في المجلس الإسلامي، وأنعي عليه تعيين أقاربه وأهله في المحاكم الشرعية ودوائر الأوقاف، وكان أشدّ هذه المقالات بعنوان "اتعظ بعثمان بن عفان يا حاج أمين ..."وكان المقال قاسياً من غير شكٍّ، وفيه تحريض وإثارة، ولكني كنتُ أقصدُ إلى غيرِ ذلك"(الشقيري, 1969, ص108), فقد أتمَّ الحاج إحكام سيطرته على المجلس الإسلامي الأعلى، بتعيين أقاربه في المناصب العليا لهيئات الأوقاف ومدارسها، وترك المناصب الدنيا للمعارضين، كذلك التعيينات في باقي المدن، حيث كان المفتي يُحَابي العائلات الموالية له بإعطائها المراكز الدينية دون غيرها(حاسسيان, 1987, ص72-87).

كما كان الانتقاد الرئيسي الذي تُوَجِّهُهُ المعارضة للحاج آنذاك، هو سوء إدارته لأموال المجلس وصندوق الوقف، وكانت غالباً ما تتهمه باستخدام الأموال لتعزيز مكانته الشخصية، وتثبيت زعامته للبلاد (حاسسيان, 1987, ص154).

واستمر أداءُ الحسيني الفردي عقب توليه رئاسة الهيئة العربية، إذ أَنَّهُ أعلن بعد عدة شهور من توليه المنصب، عن قرار تعيين خمسة أعضاء جُدُدٍ للهيئة، وهو القرار الذي وُصِفَ بأَنَّه" قرار ذاتيُ محض، ذلك أَنَّهُ لم يستشر أحداً، ولم يُعَيِّنْ إلَّا مِنْ "أعوانِه "ومِن "حلقة المستشارين الخاصة" المحيطة به دوما"(الحوت, 1986أ, ص586)، فلم يعلم بالقرار أعضاء الهيئة ولا الجامعة العربية إلا بعد الإعلان عنه، وقد اعتاد المفتي عدم منح ثقته ولا حتى الصلاحيات إلَّا لبعض أعوانِه، فلم يدِرْ أمورَ الهيئة وفقاً لسياسية هرمية، وإنَّما وفقاً لعلاقاته الشخصية فقط(الحوت, 1986أ, ص590-594).

ثانيا: أحمد الشقيري.

مِنْ أَوجُهِ الفردية في ممارسات الشقيري كانت في بداية تكوين المنظمة، فقد عمد إلى اختيار أعضاء المجلس الوطني بنفسه، دون معايير محددة، وهو أيضا مَن اختار أعضاء اللِّجان التنفيذية المشكلة في عهده حسب رغبته الشخصية، كما أَنَّهُ جمع بين رئاسة المجلس الوطني، ورئاسة اللَّجنة التنفيذية، أي السلطتين التشريعية والتنفيذية للمنظمة، مما مَكَّنه من التحرُّك بحرية واسعة دون رقابة أو مسألة(عبده, 2006, ص70)، وانعكست شخصية الشقيري وأسلوبه في انفراده واستئثاره بالسلطة، على تكوين المنظمة، فنمطه السلطوي أَبقَى الكثير من القوي الفلسطينية خارجها(الأزعر, 1994, ص27).

بالرغم من اختيار الشقيري لأعضاء اللِّجان التنفيذية، إلا أنَّ أَغلب الانتقادات المُوَجَّهة ضِدَّ أدائه الفردي كانت من أعضائها، فإثر تصريحات الشقيري بالأردن حول تفسير بنود الميثاق، وَجَّهَ فايز صايغ انتقاداً للشقيري بسببها، قائلا بأَنَّ المنظمة غير ملتزمة بما صرح به الشقيري(مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 1969أ, ص422)، وعقب اتساع الفجوة بين الشقيري وأعضاء اللجنة التنفيذية الثالثة، الذين رفضوا الانصياع لتوجهاته، قام في 1966/12/15م بتشكيل مجلس ثوري كبديل عن اللجنة التنفيذية، وعندما رفضت قيادة جيش التحرير القرار، "أمر الشقيري بتخفيض رواتب الضباط، ودعا إلى التقشف، وأَخذ يقيل مَنْ يَشُكُّ في ولائهم"، حتى إنه نقل مدير مكتب المنظمة في بيروت شفيق الحوت إلى الهند التي لم يكن للمنظمة مكتبا فيها، عقابا له على انتقاده للشقيري(الحوت, 1986ب, ص98).

ارتفعت وتيرة الانتقادات الموجهة ضِدَّ الشقيري في العام 1967م، على شكل استقالات من أعضاء المنظمة ورسائل احتجاج، وكانت أولها تقديم راجي صهيون، مدير دائرة الإعلام في المنظمة، استقالته في 28 يناير من العام نفسه، احتجاجا على إعلان الشقيري تشكيل مجلس الثورة، ثم في السادس من الشهر التالي، أرسل الدكتور رفعت عودة رسالة للشقيري يدعوه فيها إلى إعادة النظر في بناء المنظمة وقيادتها اعتمادا على قاعدة القيادة الجماعية، وفي الرابع عشر من الشهر ذاته، قدمَ كلٌّ من صلاح الدَّبَّاغ المدير العام للدائرة السياسية، وخليل عويضة، مدير شعبة التعليم بالمنظمة استقالتيهما، وعللاها بالاستئثار بالسلطة عبر إنشاء مجلس الثورة وإلغاء اللجنة التنفيذية، وفي السياق نفسه بعث الدكتور حيدر عبد الشافي بمذكرة للشقيري بتاريخ 1967/2/17م، يحذره فيها من الاستئثار والفردية بالسلطة، ودعاه إلى إرساء مبدأ القيادة الجماعية، وأمام الضغط الهائل الذي تعرض له الشقيري تراجع عن فكرة مجلس الثورة، وأعاد تشكيل اللجنة التنفيذية، وضَمَّتْ أَغلب أعضائها القدماء، باستثناء أحمد السعدي، وأحمد صدقي، وشفيق الحوت (الحوت, 1986ب, ص100).

وَجَّهَتْ حركة فتح مذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في 1967/12/9م, أعربت فيها عن " قلقها للتصريحات المضللة التي يدلي بها السيد أحمد الشقيري"(مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 1969ب, ص422), وفي الرابع عشر من الشهر نفسه رفع سبعة أعضاء من اللجنة التنفيذية للمنظمة، مذكرة لرئيس المنظمة يطالبوا فيها تنحيته عن الرئاسة(مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969ب, ص1009)، كما أَصدرت الجبهة الشعبية بياناً أَيَّدتْ فيه مذكرة الأعضاء السبع لمنظمة التحرير حول مطالبتهم الشقيري بالتنحي(مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 1969ب, ص1018).

وأكثر ما كان يؤخذ على الشقيري هو التفرُّدُ في القرارات الهامة دون الرجوع إلى باقي أعضاء اللجنة التنفيذية، ولا حتى بإبلاغهم بما دار في لقاءات، وحوارات، ونتائج زيارته الخارجية، وهو ما اعترف به الشقيري في مذكراته أَنَّهُ رفض الإفصاح عَمَّا دار مع "شوإن لاي" رئيس وزراء الصين للوفد المرافق له (الشقيري, 1971, ص232-288).

ثالثا: ياسر عرفات.

بقدر طول الفترة الزمنية التي ظلَّ فيها ياسر عرفات على رأس هرم السلطة في المؤسسات الفلسطينية، فقد كثرت الوقائع والشاهدات التي تدلُّ على نمط قيادته السلطوي الفردي، ولعلَّ أهمها هو بقاؤه طيلة أربعين عاماً الزعيم الأوحد دون منازع، بالرغم من النكسات والهزائم التي تعرضت لها الثورة الفلسطينية في عهده، وأيضا عدم تحقيق نتائج ملموسة من خلال خياراته المتعددة، سنبين أهم تلك الوقائع والأكثر تأثيراً سواء على الصعيد العام للقضية, أو الشأن الداخلي الفلسطيني منذ توليه قيادة منظمة التحرير في العام 1969م, إلى ما قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000م على النحو التالي :

كانت أول الانشقاقات التي تعرضت لها منظمة التحرير الفلسطينية, تحت قيادة عرفات بعد إقرار "برنامج النقاط العشرة " في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني (القاهرة /صيف 1974م), وقد عارضت كلٌّ من الجبهة الشعبية، وجبهة التحرير العربية، والنضال الشعبي، والجبهة الشعبية القيادة العامة هذا البرنامج، وائتلفت هذه الفصائل في جبهة القوى "الرافضة للحلول الاستسلامية"(ياسين, 2008, ص29), وعقب خروج القوات الفلسطينية من لبنان أنشقت مجموعة من حركة فتح في مايو1983م سمت نفسها فتح الانتفاضة، انضمت إليها الصاعقة والجبهة الشعبية القيادة العامة، والنضال الشعبي، والشيوعي الثوري، وشكلوا ائتلافاً حمل اسم " التحالف الوطني"، وكان السبب وراء هذا الانشقاق، كما عبر عنه قادته، هو ما اعتبر مراهنة من عرفات على مشاريع التسوية، وإنهاء عرفات للمقاومة، وأَنَّ اتِّجاه عرفات للرحيل بعيدا عن سوريا هو إنهاء العمل المسلح، واستمر هذا الانشقاق زهاء خمس سنوات، تخلَّلها اقتتال مسلح بين الطرفين(كيالي, 2008).

وقع عرفات على "اتفاق عمان" في فبراير 1985م، بشكل منفرد دون الرجوع إلى الهيئات القيادية لا في المنظمة ولا حتى في حركة فتح، وهو الاتفاق الذي نصَّ على سير المسار الفلسطيني والأردني معا في برنامج التسوية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وقد لاقى هذا الاتفاق معارضة أطراف قوية داخل فتح، بالإضافة إلى الجبهة الشعبية، والتي انضمَّتْ إلى المعارضة في التحالف الوطني، وهنا حمل الائتلاف الجديد اسم" جبهة الإنقاذ"(ياسين, 2008, ص30).

ومن أكثر القرارات الفردية التي اتخذها عرفات وأكثرها ضرراً على الفلسطينيين؛ مساندته للرئيس العراقي صدام حسين إبَّان غزوه للكويت في العام 1990م، بينما لطالما دأب عرفات على عدم إزعاج دول الخليج، حفاظاً على استمرار تدفُّق المساعدات المالية إليه.

ومن جملة الانتقادات التي تلقَّاها عرفات، اتِّخاذه قرار توقيع الاعتراف بالكيان الصهيوني دون الرجوع إلى اللجنة التنفيذية، فيما كانت الطريقة التي تمَّ التصويت بها على اتفاق أوسلو لخير دليلٍ على فردية عرفات وسلطويته(الخضرا, 2007, ص372), كما تُوضِّحُ وسائله في إرغام المعارضين عل موافقته الرأي، سواء كان في التصويت والمناقشات داخل اللجنة التنفيذية أو المجلس المركزي، حيث شابها جدل حول نتيجة التصويت في اللجنة التنفيذية، وشرعية عرض التصويت على المجلس المركزي، الذي لا يملك قانوناً أنْ يكونَ بديلاً عن المجلس الوطني، خاصة في الأمور المصيرية كاتفاق أوسلو (الحوت, 1994, ص44).

أَحدث اتِّفاق أُوسلو شرخاً عميقاً في الساحة الفلسطينية، بين المؤيدين والمعارضين للاتفاق، حيث شرعت فصائل المعارضة إلى تكوين "تحالُف الفصائل العشرة" في دمشق، وقام هذا التحالف بالدعوة إلى عقد مؤتمر وطني فلسطيني، لإقرار برنامج سياسي، وتشكيل قيادة بديلة لعرفات (السيلسيلي, 2004, ص338).

دأب عرفات على استخدام المال لاستمرار سيطرته وتدعيم زعامته، في رئاسته للمنظمة والسلطة الوطنية، ويقال "أَنَّه لم يكن فاسداً، بل مُفسِداً كبيرا"(السيلسيلي, 2004, ص330), ويمكن بيان ذلك في النقاط التالية:

أولا: امتلاكه وحده سلطة الإنفاق في أموال المنظمة والسلطة، ولم يكن مسموحاً في عهده لأيِّ مسئولٍ – رئيس الصندوق القومي للمنظمة، أو وزير مالية السلطة–حق الصَّرف في الأَموال، لاسيَّما المصروفات الاعتيادية كرواتب الموظفين، وكذلك المُخصَّصات المالية لفصائل المنظمة، ولكي يحصل الفصيل على حصته، كان لا بدَّ من وجود ترتيبات محددة، وعلاقات شخصية مع عرفات، مِمَّا جعل العامل المادي عنصرَ ضغطٍ في يد عرفات ضِدَّ الفصائل.

ثانياً: تقديمه الهبات والهدايا لاستقطاب الولاءات، وتجنيد الأتباع، وتحييد الخصوم.

ثالثاً: قيامه بالتغطية على المفسدين وعدم محاسبتهم، حتى وإن كانوا مدانين، وهو ما يظهر بشكل واضح في تعامله مع تقرير هيئة الرقابة الفلسطينية الصادر في العام 1997م (الجرباوي, 2007, ص75)، بل أكثر من ذلك الاستعانة بالمفسدين في تولّي المناصب العامة، وحين ضبطِها يسارع إلى إنقاذها، فتغدوا أكثر ولاءً له (السيلسيلي, 2004, ص331).

رابعاً: تعدَّدتْ الانتقادات التي وُجِّهَتْ إليه في المجال المالي والفساد، في غير واقعة، نذكر منها، تقرير اللجنة المالية للمجلس الوطني في دورته الحادية عشرة 1973م، والذي انتقد مظاهر الإسراف والبذخ لقيادات المنظمة، وإشارة أَحد أعضاء الصندوق القومي إلى أَنَّهُ لم يعرف "كم مليار تمتلك المنظمة"(فرج, 1998, ص116). فيما قام عشرون من الشخصيات الفلسطينية العامة، وأعضاء من المجلس التشريعي، بنشر بيانٍ في نوفمبر1999م، تضمَّن انتقاداً لاذعاً لفساد السلطة، عُرِفَ باسم "بيان العشرين", وتعرَّض معظم الموقعين على البيان لاعتقال أجهزة السلطة الأمنية لهم.

ومن المؤشرات التي تدلُّ على نمط إدارة عرفات الفردية للمنظمة، عدم استجابته لنداءات إصلاحها وتجديد عضوية أُطرها المختلفة، مِمَّا أدى إلى إضعافها، فهو لم يكن راغباً في إيجاد مؤسَّسات ذات فاعلية، تعيق اتخاذه للقرارات، ويمكن الاستدلال على ذلك باستمرار نظام الكوتة لتحديد أعضاء المجلس الوطني طوال فترة حكمه، وإبقاء نسبة كل حركة ثابتة منذ توليه رئاسة المنظمة وحتى نهاية عهده، على الرغم من ظهور حركات جديدة ذات ثقل في المجتمع الفلسطيني، مقابل تلاشي شعبية الكثير من الفصائل الممثلة في المنظمة وأُطرها.

وفضلا عن تحكُّمِهِ في تعيين أعضاء المجلس دون سقف محدد لعدده، والذي بلغ ما يقارب 800 عضو، كما كانت تلك التعيينات تتمُّ وفقاً لمدى ولاء العضو الجديد إليه، يذكر أنَّ عرفات اختار أكثر من70% من أعضاء المجلس في الدورة التاسعة عشرة في نوفمبر 1988م (مسلم, 1987, ص177).

وفي أعقاب تنفيذ اتفاق أُوسلو، لم يسمح عرفات بناء مؤسسات عصرية ذات أجهزة للرقابة والإشراف والتدقيق، خوفاً من أنْ تضعف سيطرته الشخصية، واستمرت سياسته التي اتَّبعها في إدارته للمنظمة، في إدارة مؤسسات السلطة، فكما تمَّ التوسُّع البيروقراطي لمؤسسات المنظمة في بداية سبعينيات القرن المنصرم، كذلك تمَّ حينما شكَّل مؤسسات السلطة، من أعداد الموظفين ولاسيما في الأجهزة الأمنية، وفي مسميات الوزارات والهيئات المدنية، وفي التقسيمات الإدارية لمناطق الحكم الذاتي، وتَحَكُّمِهِ في الترقيات العليا للموظفين وفي تعيين أعداد المستشارين المبالغ فيه .

وأخيراً دعم عرفات الانشقاقات بين صفوف الفصائل الأخرى، من أَجلِ إبقاء حركة فتح التنظيم الأكبر قوة، والأكثر تمثيلا للشعب الفلسطيني، والحفاظ على قيادته (الأزعر, 2005ب, ص312), وذلك إمَّا بحماية المنشقين عن الحركة الأم كما فعلها مع الجبهة الديمقراطية في السبعينيات عندما قاد نايف حواتمه الانشقاق عن الجبهة الشعبية، أو دعم حركة الانشقاق ورعايتها، وهو ما حدث مع ياسر عبد ربه حينما انشق عن الجبهة الديمقراطية، مكوِّناً حزب الاتحاد الديمقراطي "فدا".

النتائج والتوصيات

مما لا شكَّ فيه أنْ التغيرات الناشئة في بيئة أيّ نظام سياسي، غالباً ما تحدث تَغَيُّراً في مكوناته وأُسسه، ويتوقَّف حجم التغيُّر وتأثيراته على قدرة النظام السياسي وفاعليته، واستقلالية مؤسساته، ومدى قدرة استجابتها للتغيُّرات دون انهيارها، بحيث تتعاظم قوة التغيُّرات في النظم السياسية الغير المستقرة، كالنظم السياسية لحركات التحرر في المجتمعات المستعمرة.

وفي الحالة الفلسطينية كانت، ولازالت، التغيُّرات الناشئة في بيئتها, ذات تأثيرات بالغة الأهمية، على مناحي الحياة بشكل عام، والنظام السياسي الفلسطيني بوجه خاص، وفيما يخصُّ موضوع البحث، فقد أظهرت الدراسة أنَّ الأحداث التاريخية الهامة، والمراحل المختلفة التي مَرَّتْ بها القضية الفلسطينية، أحدثت تغيُّراً جذرياً في محددات القيادات السياسية الفلسطينية وأساليب صعودها، وكانت المحددات كالتالي: الانتماء إلى العائلات الكبرى في عهد الانتداب البريطاني، والمحدد العربي في الفترة ما بين النكبة والنكسة، والانتماء إلى فصائل المقاومة منذ النكسة إلى تنفيذ اتفاق أوسلو، ثم تطورت بعد أوسلو بدخول العاملين الأمريكي والصهيوني ضمن محددات القيادة الفلسطينية.

ولا بد من التنويه إلى أنَّ المقصود بالمحدد في مرحلة معينة، هو العامل الأقوى تأثيراً، ولا نعني اختفاء تأثير العوامل الأخرى.

وتوصَّلت الدراسة إلى انطباق خصائص النمط الرعوي– الأبوي على جميع القيادات السياسية الفلسطينية في ممارستها للسلطة، وهي خمس سمات: شخصنة السلطة، واللارسمية واللامؤسسية، والاقتراب من القائد كمحدد للتأثير السياسي، والصراع المتوازن، والاعتماد على الموارد المالية.

وخلصت الدراسة إلي أَنَّ التغيُّرات التي طرأَت على محددات القيادات السياسية الفلسطينية، في المراحل المختلفة التي مرَّت بها القضية الفلسطينية، لم ينتج عنها تغيُّر في نمط القيادات السياسية وخصائصها.

وتُوصي الدراسة بضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني وتخلِّي القيادات السياسية الفلسطينية عن النمط الفردي في ممارسة السلطة، والتعامل مع مختلف القضايا التي تهمُّ المجتمع، لأنَّ التجربة التاريخية الفلسطينية في هذا المضمار، أثبتت أنَّ النمط السلطوي– الفردي في إدارة المؤسسات والكيانات الرسمية، أسهم بشكل كبير في خلق أزمة بنيوية فيها، أدَّى إلى قصورها في التعامُل مع التغيُّرات الداخلية والخارجية، وهو ما يتجلَّى بوضوح في حالة الانقسام المستمرة بين شطري الوطن.

المصادر و المراجع

1. آن سميث, باميلا, (1991), فلسطين والفلسطينيون, ترجمة (إلهام بشارة الخوري), دمشق– سوريا, دار الحصاد للنشر والتوزيع.
2. إرشيد, سامر, (2007), حركة فتح والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية, رام الله–فلسطين, مواطن.
3. الأزعر, محمد خالد, (1994), التعددية السياسية: نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي, مجلة الدراسات الفلسطينية, 5(20), 15–45.
4. الأزعر, محمد خالد, (1995), الثقافة السياسية الفلسطينية: حقوق الإنسان والديمقراطية, القاهرة –مصر, مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
5. الأزعر, محمد خالد, (1998), حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، القاهرة –مصر, دار الشروق.
6. الأزعر, محمد خالد, (2002), السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد 11 سبتمبر، مجلة شئون عربية، (109), 49– 37.
7. الأزعر, محمد خالد, (2005أ), رؤية ياسر عرفات للنظامين الإقليمي والدولي, في المؤتمر العلمي الدولي, ياسر عرفات ذاكرة وطن ومسيرة شعب, جامعة الأقصى, غزة–فلسطين, مكتبة ومطبعة دار المنار.
8. الأزعر, محمد خالد, (2005ب), تطور حركة التحرر الوطني بعد الشقيري, في قاسميه, خيرية (تقديم وتحرير), أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون, بحوث ومناقشات الندوة الفكرية, بيروت–لبنان, مركز دراسات الوحدة العربية .
9. بلقزيز, عبد الإله, (2005), أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس, بيروت–لبنان, مركز دراسات الوحدة العربية.
10. بن طلال, الحسن, (2008), في حواره مع برنامج حكاية ثورة, الحلقة العاشرة, الدوحة– قطر, قناة الجزيرة الإخبارية.
11. جاد، عماد, (2002), القضية الفلسطينية وتداعيات اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، مجلة السياسية الدولية،(147), 104–106.

12. الجرباوي, علي, (1989), الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة, بيروت–لبنان, دار الطليعة.

13. الجرباوي, علي، (2007), حول الأجندة الخارجية لإصلاح الحالة الفلسطينية، المستقبل العربي،(335)، 79– 72.

14. حاسسيان, مناويل, (1987), الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين1919–1939, القدس– فلسطين, منشورات البيادر.

15. حجاوي, سلافة حسن, (2005), الرئيس عرفات والحاج أمين الحسيني: قراءة في الزعامة والقرارات الاستراتيجية, في المؤتمر العلمي الدولي, ياسر عرفات ذاكرة وطن ومسيرة شعب, جامعة الأقصى, غزة–فلسطين, مكتبة ومطبعة دار المنار.

16. الحوت, بيان, (1986أ), القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917– 1948, بيروت–لبنان, مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

17. الحوت, بيان, (2005أ), شخصية أحمد, في قاسميه, خيرية (تقديم وتحرير), أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون بحوث ومناقشات الندوة الفكرية, بيروت–لبنان, مركز دراسات الوحدة العربية.

18. الحوت, بيان نويهض, (1991), فلسطين القضية– الشعب– الحضارة: التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين, بيروت–لبنان, دار الاستقلال للدراسات والنشر.

19. الحوت, بيان نويهض, (1994), أزمة الهوية الوطنية الفلسطينية, مجلة المستقبل العربي, (180),44 – 45.

20. الحوت, شفيق, (1986ب), عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية :1963– 1986 أحاديث الذكريات, بيروت–لبنان, دار الاستقلال للدراسات والنشر.

21. الحوت, شفيق, (2005ب), دور أحمد الشقيري الفكري والسياسي في النضال الوطني الفلسطيني, في قاسميه, خيرية (تقديم وتحرير), أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون بحوث ومناقشات الندوة الفكرية, بيروت–لبنان, مركز دراسات الوحدة العربية.

22. الخضرا, بشرا, (2007), النمط النبوي– الخليفي: في القيادة السياسية العربية والديمقراطية, بيروت–لبنان, مركز دراسات الوحدة العربية.

23. خليل, خليل أحمد, (1981), بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد, بيروت–لبنان, دار الحداثة للطباعة والنشر.

24. خوري, رمزي, (2005), ياسر عرفات: سيد فلسطين والشهيد الخالد, غزة–فلسطين, منصور للطباعة والنشر والتوزيع.

25. زعيتر, أكرم, (1955), القضية الفلسطينية, القاهرة–مصر, دار المعارف.

26. السيلسيلي, نادر, (2004), مستقبل القيادة في فلسطين, في زرنوقة, صلاح سالم وشادي, عبد العزيز(محرران)، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي، القاهرة– مصر, مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

27. شبيب, سميح, (1999), الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين 1920–1948, عكا–فلسطين, مؤسسة الأسوار.

28. شعبان، خالد، (2003), قرار الحكومة الإسرائيلية بإزاحة عرفات، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني, (11–12), 12–20.

29. الشقيري, أحمد, (1969), أربعون عاما في الحياة العربية والدولية, بيروت–لبنان, دار النهار.

30. الشقيري, أحمد, (1971), من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء, بيروت–لبنان, دار العودة.

31. الشقيري, أحمد, (1972), على طريقة الهزيمة مع الملوك والرؤساء, بيروت–لبنان, دار العودة.

32. شلبي, محمد, (1996), المنهجية في التحليل السياسي, القاهرة–مصر, بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع.

33. صايغ, يزيد, (1987), الهوية والشرعية في السياسة الفلسطينية الأسس لاستراتيجية نضالية جديدة, مجلة شؤون فلسطينية, (176–177), 3–8.

34. عبد الرحمن, أسعد,(1978), منظمة التحرير الفلسطينية :جذورها تأسيسها مساراتها, نيقوسيا–قبرص, مركز الأبحاث.

35. عبده، محمد, (2006), المؤسسات السياسية والإعلامية والفكرية، في ياسين, عبد القادر(محرر)، أربعون عاما من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق–سوريا, المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات.

36. عثمان, عوض, (2003), إسرائيل و"إزالة عرفات" ومستقبل التسوية, مجلة القدس,(58), 15–22 .

37. عجاج، أسامة, (2003), الإصلاح الفلسطيني رؤية من الداخل، القاهرة–مصر, مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

38. عز الدين, ناهد, (2001)، أزمة تجدد القيادة السياسية في مصر: الأبعاد والنتائج، القاهرة–مصر, مركز دراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة.

39. غنيم, عادل حسن, (1980), الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936حتى الحرب العالمية الثانية, القاهرة–مصر, مكتبة الخانجي.

40. غنيم, عادل, (2003), محمد أمين الحسيني, مجلة شئون الشرق الأوسط, (7), 264–286.

41. الفالوجي, فريد، (2005), أبو عمار: ثائر أسطوري أم عميل لإسرائيل، دمشق–سوريا, دار الكتاب العربي.

42. فرج, عصام, (1998), منظمة التحرير الفلسطينية 1964–1993, القاهرة–مصر, المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.

43. فرسون, سميح، (2003), فلسطين والفلسطينيون، ترجمة (عطا عبد الوهاب)، بيروت– لبنان, مركز دراسات الوحدة العربية.

44. قاسميه، خيرية, (1987), أَحمد الشقيري: زعيما فلسطينيا ورائدا عربيا، الكويت, لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري.

45. كابيلوك, أمنون, (2005)، عرفات الذي لا يقهر، ترجمة(عصام البطران), رام الله–فلسطين, الهيئة الفلسطينية للكتاب.

46. الكيالي, عبد الوهاب, (1985), تاريخ فلسطين الحديث, بيروت–لبنان, المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

47. كيالي, ماجد, (2008), ما يخص حديث الشرعية في الساحة الفلسطينية, صحيفة الحياة الجديدة, (10–2008 4).

48. مؤسسة الدراسات الفلسطينية, (1969أ), الوثائق العربية الفلسطينية لعام1965, بيروت–لبنان.

49. مؤسسة الدراسات الفلسطينية, (1969ب), الوثائق العربية الفلسطينية لعام1967, بيروت–لبنان.

50. المرعشلي, أحمد(إشراف), (1984أ), الموسوعة الفلسطينية, الجزء الأول, دمشق–سوريا, هيئة الموسوعة الفلسطينية.

51. المرعشلي, أحمد(إشراف),(1984ب), الموسوعة الفلسطينية, الجزء الرابع, دمشق–سوريا, هيئة الموسوعة الفلسطينية.

52. مسعد, نفين عبد المنعم, (1992), القيادة كمتغير في العملية السياسية بين الخصوصية والعالمية, مجلة المستقبل العربي,(155), 43–64.

53. مسلم, سامي, (1987), البنية التحتية والهيكل المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية, مجلة شؤون فلسطينية, (166–167), 16–59.

54. معوض, جلال, (1987)، القيادة كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، في عبد القادر, علي(محرر), اتجاهات حديثة في علم السياسة, جامعة القاهرة –مصر, مركز البحوث والدراسات السياسية.

55. هلال, جميل, (2002), تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية, رام الله–فلسطين, مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

56. ياسين، عبد القادر, (2008), مسيرة التسوية في الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، مجلة السياسة الدولية, (172),28–33.

57. يوسف, أيمن, (2007), الحاج أمين الحسيني بين العقائدية التقليدية والواقعية السياسية: دراسة حالة في النخبة السياسية الفلسطينية, مجلة جامعة النجاح _ب العلوم الإنسانية, 21(2),541–566.

58. يوسف, أيمن طلال, (2005), البراغماتية والكارزماتية في شخص ياسر عرفات: دراسة في النخبة والقيادة, في المؤتمر العلمي ياسر عرفات ذاكرة وطن ومسيرة شعب, جامعة الأقصى, غزة–فلسطين, مكتبة ومطبعة دار المنار.

Determinants and Characteristics of the Palestinian Political Leadership since the Time of the British Mandate until the Palestinian National Authority

Alaa Abu Radwan

Department of Political Science, Institute of Arab Research and Studies - Khan Younis

alaa1979_r@hotmail.com

Abstract

The study aimed to answer the following two questions: What are the determinants and characteristics of the Palestinian political leadership in the different stages of the Palestinian issue?

Have the changes in the determinants of the Palestinian political leadership led to any difference in its patterns and methods?

In this regard, the researcher used the historical approach in pursuing the biographies of a sample of the leaders of the Palestinian institutions in order to recognize the environments in which they grew up, the circumstances that surrounded them and their strengths and weaknesses. This approach helps classify these leaders and come up with the determinants and characteristics of the Palestinian political leadership.

The study concluded that the Palestinian leadership determinants have developed and diversified depending on the political stage of the Palestinian issue. These determinants were as follows: belonging to a major family during the British Mandate, the Arab identity in the period between the Nakbah (The Catastrophe) and Naksah (The Setback), and the affiliation to the resistance factions since the Naksah until the Oslo Agreement. These determinants have evolved following Oslo Agreement as a result of the American and Zionist interference in the Palestinian leadership determinants. In this context, the study provided several facts and much evidence, including individual decisions or criticism that was directed to the Palestinian political leaders. This confirmed that they were characterized by the father-like pattern in using their power. This was based on five attributes: the personalization of power, informality and the lack of institutional framework, getting closer to the leader as a criterion for political promotion, the balanced conflict, and relying on financial resources.

The study also concluded that the changes in the determinants of the Palestinian political leadership in the different stages of the Palestinian issue did not result in a change in the patterns and characteristics of the political leaders.

Keywords: *Political leadership, Political leadership determinants, Political leadership characteristics.*